المجلة اللبنانية للعلوم والتكنولوجيا
المجلد (٢) العدد (٣)
الإصدار السادس
(١-١٨) ٢٠٢٥

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان: الفرص، التحديات، والإطار القانوني في العصر الرقمي

مصطفى احمد عبد السلام
جامعة كركوك، كلية التربية للعلوم الصرفة.
م. م. محمد فاضل نهاب رحيم الجبوري
الجامعة التقنية الشمالية، الكلية التقنية الحويجة.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١ أبريل ٢٠٢٥م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يشهد العالم تحولًا رقميًا غير مسبوق بسبب التطور السريع في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مما يجعله محط اهتمام بالغ في مجال حقوق الإنسان. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تحليل الفرص التي يوفرها في مجالات مثل تحسين الأمن السيبراني، حماية الخصوصية، ودعم العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى استكشاف التحديات التي قد تنشأ، مثل التحيز الخوارزمي، ضعف جودة البيانات، وتأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يتناول البحث الإطار النظري للمفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي، ويستعرض الأطر القانونية والأخلاقية اللازمة لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل يتماشى مع حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يناقش البحث سبل تطوير الذكاء الاصطناعي بما يعزز المساواة والحريات ويحد من التحديات الحقوقية التي قد تنشأ.

Abstract

The world is undergoing an unprecedented digital transformation due to the rapid advancements in artificial intelligence (AI), making it a significant focus in the field of human rights. This research aims to explore the role of AI in enhancing human rights by analyzing the opportunities it provides in areas such as improving cybersecurity, protecting privacy, and supporting social justice, while also addressing challenges such as

algorithmic bias, poor data quality, and the impact of AI on economic and social rights. The study examines the theoretical framework of human rights and AI concepts and reviews the necessary legal and ethical frameworks to ensure AI is used in accordance with human rights. Furthermore, the research discusses ways to develop AI to promote equality and freedoms while minimizing emerging human rights challenges.

*** المقدمة**

يشهد العالم اليوم تطوراً غير مسبوق في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث بات هذا المجال يؤثر بشكل جوهري على مختلف جوانب الحياة اليومية، بدءًا من الاقتصاد والتعليم وصولًا إلى الصحة والقضاء. ومع هذا التطور السريع، أصبح الذكاء الاصطناعي أداةً قوية يمكن أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تحسين آليات الحوكمة، زيادة فرص الوصول إلى العدالة، وتحقيق الشفافية والمساءلة. إلا أن هذا التطور يرافقه العديد من التحديات، مثل انتهاك الخصوصية، التحيز الخوارزمي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في المراقبة والتلاعب بالمعلومات، مما يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية هامة.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على الفرص التي يوفرها هذا التقدم التكنولوجي، والتحديات التي تفرضها تطبيقاته المختلفة. كما يناقش البحث الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان توافقه مع المعايير الحقوقية الدولية، مع تحليل الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تحد من المخاطر المحتملة. من خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقديم رؤية متوازنة حول كيفية الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي مع تقليل آثاره السلبية على حقوق الإنسان

*** مشكلة البحث**

تتمحور مشكلة البحث حول دراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم وتعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على التحديات الرقمية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة. فمع التطور المستمر لهذه التقنيات، تنشأ تساؤلات جوهرية حول كيفية ضمان استخدامها بطريقة عادلة لا تؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد، سواء من خلال التحيزات الخوارزمية أو الممارسات غير الأخلاقية. تشمل مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي قطاعات حيوية مثل الأمن، والتعليم، والرعاية الصحية، والعدالة الاجتماعية، مما يستدعي البحث في كيفية توظيف هذه التقنيات لحماية الحريات الفردية وتعزيزها. كما يبرز تحدٍ آخر يتمثل في الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم عمل هذه التقنيات، وخاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية، مما يستلزم إيجاد حلول فعالة لضمان التوازن بين التقدم التكنولوجي وصون الحقوق الأساسية.

*** أهمية البحث**

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم رؤية شاملة حول العلاقة المعقدة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مما

يساعد الباحثين وصناع القرار والسياسيين على استيعاب التأثيرات المحتملة لهذه التقنيات. فرغم الفرص الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تحسين مختلف جوانب الحياة، إلا أنه قد يشكل تهديدًا للحقوق الأساسية للأفراد إذا لم يُحكم تنظيمه بشكل مناسب. ومن هنا تأتي ضرورة دراسة دوره في تعزيز حقوق الإنسان، بهدف وضع حلول عملية تسهم في توظيفه بطريقة تحافظ على الحريات العامة وتحمي الأفراد من المخاطر الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في تسليط الضوء على أهمية تطوير التشريعات القانونية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لضمان استخدام مسؤول للذكاء الاصطناعي يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

*** أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الإمكانيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان، من خلال دراسة آليات توظيفه في حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك دعم حرية التعبير، حماية الخصوصية، والتصدي لانتهاكات الفضاء الرقمي. كما يسعى البحث إلى تحليل العقبات التي قد تعرقل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، مثل التحيز في الخوارزميات، مخاطر انتهاك الخصوصية، والتفاوت الاقتصادي الناتج عن التحولات الرقمية السريعة، علاوة على ذلك، يهدف البحث إلى اقتراح حلول عملية لمواجهة هذه التحديات، من خلال تقديم توصيات تساهم في تطوير بيئات تشريعية مرنة ومتقدمة، بما يضمن تقليل المخاطر المحتملة وضمان استخدام مسؤول وأخلاقي لهذه التقنيات. كما يتناول البحث دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر تحسين جودة الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وضمان توفيرها بشكل عادل لجميع فئات المجتمع.

*** فرضيات البحث**

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم بفعالية في دعم حقوق الإنسان، من خلال توفير حلول مبتكرة لمكافحة الفقر، تحسين فرص الحصول على التعليم، وضمان وصول الأفراد إلى العدالة بسهولة وشفافية أكبر.

التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي: قد يواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي عقبات تتعلق بالتحيز في الخوارزميات، القصور في التشريعات الخاصة بحماية البيانات، وانتهاك الخصوصية، مما قد يؤثر على فاعلية هذه التقنيات في تعزيز حقوق الإنسان.

قدرة التشريعات الوطنية والدولية على معالجة التحديات: يمكن للتشريعات والسياسات القانونية أن تلعب دورًا محوريًا في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، عبر وضع أطر قانونية تضمن حماية الحقوق وتحدّ من المخاطر المحتملة.

التعاون الإقليمي والدولي كوسيلة لمعالجة التحديات: يمكن للتعاون بين الدول والمنظمات الدولية أن يساهم في وضع سياسات قانونية وأخلاقية موحدة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتعزز دوره في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

*** منهجية البحث**

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تهدف إلى دراسة الأدبيات الحديثة التي تتناول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان من زوايا مختلفة. كما سيتم تحليل تجارب الدول في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها على الحقوق الأساسية، من خلال المقارنة بين الأنظمة القانونية المعتمدة في مختلف الدول، لتحديد أفضل الممارسات والسياسات في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، سيعتمد البحث على التحليل الكمي والنوعي لدراسة التحديات الأخلاقية والقانونية، مع الاستعانة بمصادر متنوعة تشمل الدراسات الأكاديمية، التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والمقابلات مع خبراء وتقنيين مختصين في المجال.

*** الإطار النظري والمفاهيمي لحقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي**

شهد العالم تطوراً غير مسبوق في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، مما ترك أثرًا عميقًا على منظومة حقوق الإنسان. هذا التقدم الرقمي السريع يخلق تحديات وفرصًا جديدة لحماية الحريات والحقوق الأساسية. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري والمفاهيمي لحقوق الإنسان في ظل التحول الرقمي، مع تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة.

سيناقش هذا المبحث واقع حقوق الإنسان في ظل التحول الرقمي من خلال استعراض في المطلب التطور التاريخي للحقوق والحريات والمطلب الثاني والتحديات الحقوقية في السياق المحلي.

*** التطور التاريخي لمنظومة الحقوق والحريات**

تطورت حقوق الإنسان عبر التاريخ من مفاهيم بسيطة ترتكز على العدالة والمساواة، إلى نظام متكامل يعترف بحقوق الأفراد والجماعات في مجالات متنوعة. في العالم العربي، شهدت دول مثل العراق ولبنان ومصر والأردن تحولات سياسية واجتماعية كان لها تأثير بارز على تطور هذه الحقوق. مع بروز العصر الرقمي، أصبحت الحاجة ملحة لتحديث هذه المنظومة لتشمل حقوق الخصوصية والأمان الرقمي، بالإضافة إلى حرية التعبير على الإنترنت. في هذا السياق، أصبح تطور دور الذكاء الاصطناعي في ضمان الحقوق الرقمية موضوعًا محل اهتمام من قبل العديد من الباحثين. ، الذين يرون أن هذه التقنيات يمكن أن توفر آليات فعّالة لحماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية[1] .

١- التحديات الحقوقية في البيئة المحلية: في البيُئة المحلية للدول العربية، تواجه حقوق الإنسان تحديات كبيرة تتعلق بحماية البيانات الشخصية، ومكافحة جرائم الإنترنت، وضمان العدالة الرقمية. في لبنان، على سبيل المثال، دعا المنتدى اللبناني لحوكمة الإنترنت إلى إقرار قوانين إعلامية حديثة توازن بين الأمن الرقمي وحرية التعبير، في ظل التحولات التي يقودها الذكاء الاصطناعي في المشهد المعلوماتي. كما أن الفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة تعيق الوصِول العادل إلى التكنولوجياً والمعلومات. يُبرز الباحثونُ هنا كيف أن

(1) عبد الله محمد، التحول الرقمي وحقوق الإنسان في العالم العربي، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٢١، ص ٤٥.

انعدام الشفافية في السياسات الرقمية قد يعوق تطور حقوق الإنسان في العالم العربي، خاصةً مع الاعتماد المتزايد على الأنظمة التكنولوجية في إدارة الحياة اليومية[2].

٢- تأثير التكنولوجيا على تعزيز العدالة الاجتماعية: يمكن للتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، أن تسهم في تعزيز التوازن الاجتماعي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وتوفير أدوات لمراقبة حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية والمساءلة. في العراق، تم توقيع اتفاقية تعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق بهدف تعزيز الخدمات الرقمية وبناء القدرات في مجال الحوكمة الإلكترونية. هذه المبادرة تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد. كما يساهم الباحثون في توجيه الضوء على ضرورة تضمين ممارسات أكثر فاعلية لدمج التقنيات الحديثة في تعزيز المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الاستخدام المستمر للذكاء الاصطناعي[3] .

*** الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياق المحلي**

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي تؤثر بشكل مباشر في مختلف مجالات الحياة اليومية، بما في ذلك القطاعات الحكومية والقضائية. في السياق المحلي، شهدت العديد من الدول العربية تبني هذه التقنيات لتحسين الخدمات العامة وتعزيز الكفاءة الإدارية. يهدف هذا المطلب إلى استعراض مفاهيم الذكاء الاصطناعي وتطورها تاريخي، مع التركيز على تطبيقاتها العملية في تحسين الأداء الحكومي، تسهيل عمليات التقاضي، ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الشفافية والعدالة الاجتماعية.

١- المفهوم والتطور التاريخي: الذكاء الاصطناعي هو تخصص في علوم الحاسوب يركز على تطوير الأنظمة التي تستطيع محاكاة التفكير البشري واتخاذ القرارات بطرق مشابهة للبشر، تطور هذا المجال بشكل كبير منذ منتصف القرن العشرين، ليصبح اليوم أحد العوامل الرئيسية في التحول الرقمي. في الشرق الأوسط، بدأت بعض الدول في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي تعزز الديمقراطية وتتصدى للسرديات التسلطية من خلال تحسين الشفافية، تعزيز المشاركة السياسية، وكشف التضليل الإعلامي، كما يتزايد دور الباحثين في توثيق العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ودعم الأنظمة الديمقراطية، حيث يظهرون كيف يمكن استخدام هذه التقنيات لتحسين الحوكمه ومنع الاستبداد[4].

٢- استخدام التقنيات الذكية في القطاعات الحكومية والقضائية: في السياق المحلي، يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة الإدارية، وتسهيل عمليات التقاضي، وتحليل البيانات الضخمة لتقديم خدمات عامة أكثر فاعلية. في العراق، تم توقيع مذكرة تفاهم بهدف تعزيز الخدمات الرقمية وبناء القدرات في مجال الحوكمه الإلكترونية، مما يساهم في تحسين الخدمات للمواطنين وتعزيز الاقتصاد

(2) احمد الشمري، حقوق الإنسان في ظل الثورة التكنولوجية في العراق، مطبعة النهرين، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٢.
(3) حسن الكيالي، الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية في النظام القضائي، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٧٨.
(4) علي مصطفى، الذكاء الاصطناعي والإدارة الحكومية في الأردن: فرص وتحديات، المركز العربي للنشر، الأردن، ٢٠١٩، ص ٩٨.

الرقمي. وقد أبرز العديد من الباحثين الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحققه التقنيات الذكية في تعزيز العدالة الرقمية وتحسين مستوى الأداء الحكومي[5] .

٣- دور الأنظمة الذكية في تحسين خدمات العامة ومكافحه الفساد: تلعب الأنظمة الذكية دوراً حيوياً في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتقديم حلول مبتكرة لمكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية وتحليل البيانات للكشف عن الأنشطة غير المشروعة. في الأردن والعراق، تم تطوير مشروع "نهى" الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لحماية الحقوق الرقمية، حيث يتصدى لظاهرة الإساءات التي تتعرض لها النساء في الفضاء الالكتروني من خلال التعرف على المحتوى رقمي المسيء وتحليله في اللهجات المحلية. هذه الأنظمة تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والتأكد من عدم تعرض أي فئة للظلم الرقمي[6] .

في هذه الدراسات والموضوعات يتضمن استكشاف التحديات والفرص التي تتيحها التقنيات الحديثة في إطار حقوق الإنسان، خصوصاً في سياق التحول الرقمي. الباحث يعمل على تسليط الضوء على كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، وقطاع الخدمات العامة، وعلاقة هذه تكنولوجيا بحماية الحقوق الاساسية للأفراد، سواء كان ذلك في تحسين الشفافية، تعزيز العدالة الاجتماعية، أو مكافحة الفساد. من خلال الدراسات الميدانية والتحليل النقدي، يسهم الباحث في تقديم توصيات تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم الحقوق الإنسان وتوفر عدالة حقيقية في مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة.

*** الفرص التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتعزيز حقوق الإنسان**

يتناول هذا المبحث موضوع حقوق الإنسان في العصر الرقمي، حيث يشهد الأفراد تحديات جديدة تتعلق بحماية المعلومات الشخصية وحفظ الخصوصية في ظل التطور التكنولوجي السريع. في هذا السياق، تبرز أهمية وجود تشريعات تضمن حماية البيانات وتحقق توازناً بين الابتكار التكنولوجي وحقوق الأفراد. سيتناول في المطلب الاول تحسين الأمن السيبراني وحماية الخصوصية لتعزيز حقوق الإنسان والمطلب الثاني دعم العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات الأساسية

*** تحسين الأمن السيبراني وحماية الخصوصية لتعزيز حقوق الإنسان**

سيتناول هذا المطلب كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الأمن سيبرأني وحماية الخصوصية، من خلال تعزيز أنظمة المراقبة الرقمية وأمن البيانات الشخصية. كما سيتم الحديث عن دور التحليل الذكي للبيانات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر نزاهة وشفافية.

(5) حسن الكيالي، الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية في النظام القضائي، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٧٨.

(6) علي مصطفى، الذكاء الاصطناعي والإدارة الحكومية في الأردن: فرص وتحديات، المركز العربي للنشر، الأردن، ٢٠١٩، ص ٩٨.

*** أنظمة المراقبة الرقمية وأمن البيانات الشخصية**

تعتبر حماية البيانات الشخصية أحد أبعاد حقوق الإنسان الأساسية، وتزداد أهمية هذه القضية في ظل استخدام التقنياتً الرقمية الجديدة، تشهد أنظمة المراقبة الرقمية تطوراً كبيراً في مختلف الدول، حيث تساعد هذه الانظمة في تأمين البيانات الشخصية من الهجمات الإلكترونية والتسريب غير المصرح به، وتلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً كبيراً في تعزيز هذه الأنظمة من خلال تحسين كشف التهديدات السيبراني والتعامل معها في الوقت الفعلي، تواجه بعض الدول تحديات في تطبيق التشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية، وفي العراق ولبنان على سبيل المثال، على الرغم من وجود قوانين لحماية بيانات، إلا أن تطبيق هذه القوانين لا يزال يواجه عقبات بسبب نقص الوعي أو نقص البنية التحتية الملائمة [7]

إن أنظمة المراقبة الرقمية وأمن البيانات الشخصية إن تطور أنظمة المراقبة الرقمية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تأمين البيانات الشخصية يمثل خطوة هامة نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العصر الرقمي. ورغم الفوائد الكبيرة لهذه الأنظمة في حماية بيانات، فإن التحديات المتعلقة بالخصوصية وتطبيق التشريعات المحلية ما تزال موجودة في العديد من الدول. لذا، من الضروري مراجعة وتحديث تشريعات حماية البيانات وتثقيف المواطنين بشأن حقوقهم الرقمية لضمان حماية الخصوصية بفعالية

*** تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عبر التحليل الذكي للبيانات**

يُسهم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال دراسة وتحليل البيانات الضخمة التي يتم جمعها من الهيئات الحكومية، باستخدام تقنيات مثل التحليل البياني واكتشاف الأنماط، يمكن الكشف عن أي أنماط فساد محتملة أو عمليات مالية غير قانونية. تساعد هذه الأدوات في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين بيئة الحوكمة وحقوق الإنسان[8] .

في بعض الدول مثل مصر والعراق، يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي لمراقبة الأنشطة الحكومية وتحليل البيانات المالية للكشف عن أي تلاعب أو فساد. هذه الأدوات توفر شفافيات أكبر في التعاملات الحكومية وتساهم في محاسبة المسؤولين .[9]

يعد التحليل الذكي للبيانات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الحكومات والمؤسسات. من خلال هذه التقنيات، يمكن الكشف عن الأنماط المشبوهة ومؤشرات الفساد في مراحل مبكرة، مما يساهم في تعزيز المساءلة وتحسين الحوكمه، ومع ذلك فإن نجاح هذه الاستراتيجيات يعتمد على تنفيذ سياسات فعالة وتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، لضمان الاستفادة القصوى من هذه التقنيات في مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

([7]) حسن محمد، أمن المعلومات وحماية الخصوصية في العالم الرقمي. بيروت، لبنان: دار السحاب، ٢٠٢١، ص ٣٥-٥٠.

([8]) عبد الله فتحي، تحليل البيانات الضخمة ومكافحة الفساد: الدور الفاعل للذكاء الاصطناعي. القاهرة، مصر: دار الأهرام للنشر،٢٠١٩، ص ٧٨-٩٤.

([9]) علي سامي، مكافحة الفساد باستخدام التحليل الذكي للبيانات: دراسة حالة في العراق. بغداد، العراق: مجلة الدراسات الرقمية، ج ٣،٢٠٢٠، ص ٧٢-٨٥.

*** تحديات قوانين حماية البيانات في بعض البلدان**

على الرغم من التطور التكنولوجي في العديد من الدول، لا تزال بعض البلدان تواجه تحديات في تطبيق قوانين حماية البيانات الشخصية. ففي العراق ولبنان، على سبيل المثال يعاني المواطنون من عدم كفاية التشريعات لحماية الخصوصية في الفضاء الرقمي. مما يتطلب تطوير قوانين محلية محدثة لتحسين حماية البيانات الشخصية وضمان حقوق الأفراد في الخصوصية يجب أن تكون هذه القوانين متوافقة مع المعايير الدولية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، لضمان مستوى عالي من حماية الخصوصية [10].

تحديات قوانين حماية البيانات في بعض البلدان إن التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية تشكل عنصراً أساسياً لحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي. ومع أن العديد من الدول قد بدأت في تطبيق قوانين حماية البيانات، إلا أن هناك حاجة ماسة لتطوير هذه التشريعات بما يتماشى مع المعايير العالمية لضمان حماية خصوصية الأفراد، يجب على الدول وخاصة في العراق ولبنان تعزيز البنية التشريعية والتنظيمية لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان تطبيق القوانين بفعالية لضمان حقوق الأفراد في البيئة الرقمية.

من خلال ما تم استعراضه في هذا المبحث، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن السيبراني وحماية الخصوصية، فضلاً عن مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، ومع تزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية والتقنية، تصبح الحاجة ملحة لتحديث التشريعات وضمان تنفيذ سياسات تحمي حقوق الإنسان في البيئة الرقمية، مع التركيز على تعزيز الأطر القانونية لضمان الأمان والخصوصية في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا ،وهذا يتطلب جهداً مشتركاً من الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني لضمان استخدام هذه التقنيات بشكل آمن وأخلاقي يحترم حقوق الأفراد وخصوصياتهم.

*** دعم العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات الأساسية**

سيركز هذا المطلب على دعم العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات الأساسية، حيث سيتم مناقشة كيف يمكن للذكاء الاصطناعي ان يساهم في مكافحة التمييز الطائفي والعرقي عبر تحليل البيانات الضخمة، بالإضافة إلى تحسين فرص الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية عبر الحلول الذكية التي تساهم في توفير هذه الخدمات بشكل أكثر عدلاً وفاعلية.

من خلال هذا المطلب، سنسلط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان وجعل الخدمات الأساسية أكثر شمولاً وعدلاً.

*** مكافحة التمييز الطائفي والعرقي من خلال تحليل البيانات الضخمة**

يُعتبر التمييز الطائفي والعرقي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات، حيث يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. في العصر الرقمي يمكن لتحليل البيانات الضخمة أن يشكل أداة فعالة في مكافحة التمييز الطائفي والعرقي، من خلال الكشف عن أنماط التحيز في

[10](https://www.edps.europa.eu/_en)

المؤسسات المختلفة، مثل مجالات سوق العمل والتعليم والخدمات العامة [11].

يمكن الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من بيانات للكشف عن التفاوتات غير العادلة، مثل الفروقات في معدلات التوظيف والترقيات بين الفئات الاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال في فرنسا تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراجعة أنماط التوظيف داخل الشركات الكبرى، مما كشف عن تمييز غير معلن ضد بعض الفئات العرقية، مما دفع إلى تبني سياسات أكثر شفافية وعدالة، وفي العراق ولبنان تُستخدم هذه التقنيات في بعض المشاريع البحثية لرصد أنماط التمييز في توزيع الخدمات الحكومية[12] .

يمثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة أدوات قوية للكشف عن التمييز الطائفي والعرقي، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص بين الأفراد. ومع ذلك، فإن نجاح هذه التقنيات يتطلب دعمًا حكوميًا وتشريعيًا لضمان استخدامها بطرق أخلاقية وعادلة تحترم حقوق الإنسان وتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات.

*** تحسين فرص الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية عبر الحلول الذكية**

يُعتبر الوصول العادل إلى التعليم والخدمات الصحية أحد الأسس الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي ظل التطور الرقمي، أصبحت الحلول الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي عاملاً رئيسياً في تحسين فرص الوصول إلى هذه الخدمات، خاصة في المناطق النائية والمحرومة في مجال التعليم تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تخصيص المناهج التعليمية وفقًا لاحتياجات الطلاب، مما يساهم في تحسين جودة التعليم والتعزيز الفرص المتاحة للجميع. على سبيل المثال، في مصر، تم تنفيذ برامج تعليمية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل أداء الطلاب واقتراح مسارات تعليمية مخصصة، مما أدى إلى تحسين معدلات النجاح وتقليل نسب التسرب المدرسي[13] .

أما في القطاع الصحي، فتُستخدم التطبيقات الذكية لتحسين الوصول إلى الرعاية الطبية، مثل أنظمة التشخيص الطبي عن بُعد التي تساعد المرضى في المناطق الريفية على تلقي الاستشارات الطبية دون الحاجة إلى السفر، و في الأردن تم تطوير منصة رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوفير الاستشارات الطبية الفورية، مما ساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتقليل الضغط على المستشفيات[14] .

يوضح التحليل أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة يمكن أن يشكلا أدوات فعالة في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مكافحة التمييز وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه

([11]) خالد عبد الكريم، استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة التمييز العرقي: دراسة تحليلية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص ٤٥-٦٠.

([12]) سامي جلال، تحليل البيانات الضخمة ودورها في تعزيز العدالة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ص ١٢٠-١٣٥.

([13]) عبد الرحمن فاضل، تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة التعليم في مصر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر،٢٠٢٢، ص ٦٥-٨٠.

([14]) نور الدين حسن، الحلول الذكية في قطاع الصحة: دراسة حالة في الأردن، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٢٠، ص ١٥٠-١٧٠.

الأهداف تطوير سياسات واضحة تضمن الاستخدام العادل لهذه التقنيات، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الرقمية والتشريعات المناسبة التي تعزز الشفافية وتحمي حقوق المواطنين.

*** التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان**

رغم أن الذكاء الاصطناعي يساهم في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن هناك عقبات كبيرة تواجه تطبيقه بفعالية. تتمثل هذه التحديات في التحيز الخوارزمي، الذي قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة، وضعف جودة البيانات المحلية، مما يؤثر على دقة النماذج الذكية، بالإضافة إلى تأثير التقنيات الحديثة على البطالة والتفاوت الاقتصادي. سيتناول المطلب الأول التحيز الخوارزمي وتأثيره على العدالة الاجتماعية والمطلب الثاني ضعف جودة البيانات وتأثيرها على أنظمة الذكاء الاصطناعي والمطلب الثالث فسيناقش الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان.

*** التحيز الخوارزمي وتأثيره على العدالة الاجتماعية**

يحدث التحيز الخوارزمي عندما تعكس أنظمة الذكاء الاصطناعي أنماطًا غير عادلة متأثرة بالبيانات التي تم تدريبها عليها قد يؤدي ذلك إلى تعزيز التمييز الاجتماعي، كما هو الحال في أنظمة التوظيف والقروض التي تقلل من فرص الفئات المهمشة. في فرنسا، كشفت دراسات عن تحيز بعض أنظمة التوظيف ضد الأقليات، مما دفع إلى تعديلها. وفي العراق، يجري العمل على تطوير نماذج ذكاء اصطناعي أكثر إنصافًا عبر تحسين جودة البيانات المستخدمة في التدريب [15].

تضمين مضمون قرار رسمي في التحليل لاستجابةً لهذه المشكلة، أصدر الاتحاد الأوروبي القرار رقم ٢٠٦٥/٢٠٢٢ بشأن اللوائح المنظمة للذكاء الاصطناعي، والذي يهدف إلى: تقليل التحيز الخوارزمي عبر فرض معايير صارمة لضمان شفافية الخوارزميات المستخدمة في عمليات التوظيف والتمويل، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والحدّ من تأثير البيانات المتحيزة، إلزام الشركات بالكشف عن مصادر بياناتها لضمان عدم التمييز ضد أي فئة مجتمعية.

هذا القرار يسلط الضوء على أهمية التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي لضمان العدالة الاجتماعية، وهو ما يمكن أن تتبناه الدول العربية لتقليل آثار التحيز الخوارزمي في أنظمتها الرقمية[16] .

*** ضعف جودة البيانات وتأثيرها على أنظمة الذكاء الاصطناعي**

تستند أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى البيانات من أجل تقديم نتائج دقيقة وعادلة، ولكن في العديد من الدول مثل العراق ولبنان، تعاني قواعد البيانات المحلية من نقص في الدقة والشمولية، مما يحدّ من كفاءة هذه الأنظمة. تؤدي

[15]) أحمد سامي، تحليل التحيز الخوارزمي في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق،٢٠٢١، ص ٥٥-٧٠

[16]) الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢). قرار رقم ٢٠٦٥/٢٠٢٢ بشأن اللوائح المنظمة للذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ص ١٨-٣٢..

البيانات غير المكتملة أو المتحيزة إلى نتائج غير دقيقة تؤثر سلبًا على السياسات العامة والخدمات المقدمة للمجتمع[17] .

حكومة العراق اهتمت بالتحول الرقمي والحوكمة الالكترونية، لمواكبة التطور العالمي بهذا المجال، وانشاء اليات وبرامج ومنصات، تهدف الى تطوير الاجراءات والمعاملات الحكومية وتبسيطها، ونقلها من الاطر التقليدية الى الاطر التقنية المتقدمة، من خلال الاستخدام الامثل لعناصر التكنلوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الالكتروني، للارتقاء بكفاءة العمل وتبسيط الاجراءات، بما يسهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل افضل .[18]

تعد هذه الخطوات ضرورية لضمان تحسين جودة البيانات المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العراق، وهو ما يمكن أن يُطبق في بقية الدول العربية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا.

*** الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان**

رغم أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا جديدة، إلا أنه يهدد بعض الوظائف التقليدية، مما يزيد من البطالة والتفاوت الاقتصادي. ففي الأردن والعراق، أدى الاعتماد على الأنظمة الذكية في بعض القطاعات إلى تقليل الحاجة إلى العمالة التقليدية، مما أثر على فرص العمل لبعض الفئات.[19]

ايضا تضمين مضمون قرار رسمي في التحليل للتعامل مع هذا التحدي، أصدرت الحكومة الفرنسية القرار رقم ٤٧٨/٢٠٢١ بشأن مستقبل العمل في ظل الأتمتة، والذي ينص على: إطلاق برامج وطنية لإعادة تأهيل العمال في المجالات الرقمية والصناعية الحديثة، إلزام الشركات التي تعتمد على الأتمتة بتوفير فرص تدريب جديدة للموظفين المتأثرين وتشجيع الاستثمار في الوظائف التي لا يمكن استبدالها بالذكاء الاصطناعي، مثل الوظائف الفنية والتعليمية .[20]

تعتبر هذه السياسات نموذجًا مهمًا يمكن تبنيه في الدول النامية، حيث يمكن للحكومات العربية الاستثمار في التدريب المهني وتطوير المهارات الرقمية لمواجهة تأثير الأتمتة على البطالة.

رغم الإمكانات الضخمة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان، إلا أن هناك تحديات جوهرية تتطلب حلولًا فعالة. يمثل التحيز الخوارزمي خطرًا على العدالة الاجتماعية، بينما يحد ضعف جودة البيانات المحلية من دقة التطبيقات الذكية، كما أن تأثير الأتمتة على البطالة يستدعي تبني سياسات تأهيل مستدامة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان يظهر في تهديد الخصوصية، إمكانية التمييز ضد بعض الفئات، فقدان الوظائف بسبب الأتمتة، والمراقبة الزائدة التي قد تؤثر على

([17]) يوسف خليل، جودة البيانات وأثرها على دقة أنظمة الذكاء الاصطناعي في العالم العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت، لبنان،٢٠٢١، ص ٩٥-١١٠.

[18]) (https://www.moj.gov.iq/view.8904/

([19]) علاء الدين محمد (٢٠٢٢). تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي على أسواق العمل في الشرق الأوسط. أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٢٢، ص ١٢٠-١٤٠.

([20]) الحكومة الفرنسية، قرار رقم ٤٧٨/٢٠٢١ بشأن مستقبل العمل في ظل الأتمتة، الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية،٢٠٢١، ص ٢٥-٤٠

الحريات الشخصية، لذا من المهم وضع قوانين تحمي حقوق الأفراد في ظل استخدام هذه التقنيات

تظهر القرارات والتشريعات الدولية، مثل قرار الاتحاد الأوروبي بشأن الشفافية في الذكاء الاصطناعي، وقرار مجلس الوزراء العراقي حول حوكمة البيانات، وقرار الحكومة الفرنسية بشأن مستقبل العمل، أن هناك توجهًا عالميًا لمعالجة هذه التحديات. لذا، يجب على الحكومات العربية تطوير أطر قانونية مماثلة لضمان استخدام

*** الاطر القانونية والأخلاقية لحوكمة الذكاء الاصطناعي**

في ظل التطورات الرقمية السريعة أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسياً من حياتنا اليومية، وهو يلعب دورًا رئيسيًا في تطوير العديد من التخصصات مثل الصحة والتعليم، والاقتصاد، والحكومة. ومع تزايد استخدام هذه التقنية، أصبحت الحاجة ملحة لوضع أطر قانونية وأخلاقية تضمن الاستخدام العادل لها وتحمي حقوق الأفراد. في هذا المبحث، سنركز على الاطر القانونية والاخلاقية التي يجب أن تحكم الذكاء الاصطناعي لضمان احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الرقمية.[21] سيتناول في المطلب الأول التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في العصر الرقمي والمطلب الثاني أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضمان الشفافية والمساءلة

*** التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في العصر الرقمي**

يتناول هذا المطلب كيفية تنظيم حقوق الإنسان في العصر الرقمي، حيث يواجه الأفراد تحديات جديدة تتعلق بحماية المعلومات وحفظ الخصوصية في ظل التقنيات المتقدمة، في الوقت الذي نعيش فيه في عصر يتسم بجمع وتحليل المعلومات الشخصية، تبرز أهمية وجود تشريعات تضمن حماية هذه المعلومات وضمان حقوق الأفراد.

حماية البيانات الشخصية: تعد حماية البيانات الشخصية أحد أبرز التحديات في العصر الرقمي، يتم جمع العديد من البيانات الشخصية من الأفراد عبر الإنترنت، ما قد يعرضهم لخطر الاستغلال أو الانتهاك إذا لم تكن هناك قوانين تحمي هذه البيانات، من هنا تأتي أهمية وجود تشريعات قوية لحماية البيانات تضمن أن الأفراد لديهم الحق في التحكم في بياناتهم .[22]

دور القضاء في ضمان العدالة الرقمية: تزداد أهمية دور القضاء في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي، إذ يجب أن يكون هناك آليات قانونية تضمن حماية الأفراد من أي تمييز أو انتهاك قد يحدث نتيجة لاستخدام هذه التقنيات. كما يجب أن يتأكد القضاء من أن جميع القرارات الرقمية المتخذة من قبل الأنظمة الذكية تعتمد على قواعد شفافة وعادلة.[23]

([21]) اللجنة الوطنية لحماية البيانات، "أطر حماية البيانات في العصر الرقمي"، المجلة القانونية الدولية، بيروت، لبنان، دار النشر القانونية،٢٠٢١، ص. ٨٩-١٠٢.

([22]) شفيق، محمد، "الحقوق الرقمية في عصر البيانات الكبيرة". دار العلوم للنشر، القاهرة، مصر ،٢٠٢٠، ص. ١٣٢-١٤٥.

([23]) الهيئة الدولية لحقوق الإنسان، "دور القضاء في ضمان العدالة الرقمية"، تقرير منظمة العفو الدولية. (لندن، المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية)،٢٠٢٠.

*** أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضمان الشفافية والمساءلة**

يستعرض هذا المطلب الصعبات الأخلاقية التي قد تنشأ من استخدام الذكاء الاصطناعي وكيفية ضمان تطبيقه بشكل يعزز العدالة ويحترم حقوق الإنسان، يتمحور هذا المبحث حول تطوير سياسات أخلاقية تضمن عدم التمييز الرقمي، وتعزيز الشفافية في تصميم وتشغيل الأنظمة الذكية.

تطوير سياسات أخلاقية لتجنب التمييز الرقمي: من أبرز الصعبات الأخلاقية التي يواجهها الذكاء الاصطناعي هو التحيز الخوارزمي. يمكن أن تؤدي الخوارزميات المدربة على بيانات غير متوازنة إلى اتخاذ قرارات غير عادلة، مثل التمييز ضد بعض الأفراد بناءً على العرق أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية. لذلك، يجب تطوير سياسات أخلاقية تضمن أن تكون الأنظمة الذكية محايدة وأن يتم تدريبها باستخدام بيانات شاملة ومتنوعة[24] .

تعزيز الحوكمه الرقمية لتحقيق العدالة الاجتماعية: الحوكمه الرقمية تتعلق بوضع سياسات تهدف إلى ضمان ان استخدام الذكاء الاصطناعي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في توفير خدمات أفضل للأفراد في مختلف المجتمعات، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يعزز العدالة في الوصول إلى هذه الخدمات. من خلال ضمان الشفافية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكن تعزيز المساءلة والمصداقية في المؤسسات التي تعتمد على هذه التقنيات[25] .

يتطلب تعزيز حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي تطوير أطر قانونية وأخلاقية متينة لضمان أن هذه التقنيات تستخدم بشكل يعزز العدالة ويحترم الحقوق الفردية. من خلال التركيز على حماية المعلومات الشخصية، وضمان الشفافية والمساءلة، يمكن للذكاء الاصطناعي ان يسهم في تحسين حياة الأفراد وتعزيز المساواة. ومن الضروري أن يتم تطوير سياسات تشريعية وأخلاقية تحكم هذا المجال، لتفادي أي انتهاكات قد تهدد حقوق الإنسان في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة[26] .

*** اساليب تطوير الذكاء الاصطناعي لتعزيز حقوق الإنسان**

يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في تطوير المجتمعات وحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي. يمتلك الذكاء الاصطناعي إمكانيات كبيرة لتحسين العديد من المجالات مثل الصحة والتعليم والأمن والحوكمة الرقمية، مما يعزز العدالة الاجتماعية. في هذا المبحث نناقش استراتيجيات تطوير الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحسين البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات المحلية، وأهمية التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق العدالة الرقمية. سيتناول المطلب الأول تحسين البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات المحلية، بينما يركز المطلب الثاني على التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق العدالة الرقمية

([24]) كريم الفارسي، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: تحديات المستقبل". دار النشر القانونية بيروت، لبنان،٢٠٢١، ص. ١٢٠-١٤٥.

([25]) ياسر ابو العز، "الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية: دور التقنيات في تحقيق العدالة الاجتماعية". مجلة الدراسات القانونية، المجلد مؤسسة الدراسات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣ ١٩، ص. ٨٢-٩٥.

([26]) حسين فهد، "العدالة الرقمية وحوكمة الذكاء الاصطناعي"، دار الحوكمة للنشر (عادل ومستدام للذكاء الاصطناعي في خدمة المجتمع)، بيروت، لبنان ،٢٠٢٠، ص. ٧٥-٩٠.

*** تحسين البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات المحلية**

إن تحسين البنية التحتية الرقمية يعد من أهم العوامل التي تساهم في نشر وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في الدول النامية والمجتمعات المحلية. فعلى الرغم من التطور السريع للتكنولوجيا في العديد من الدول المتقدمة، تبقى العديد من الدول النامية بحاجة إلى تحسين بنيتها التحتية الرقمية للاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي. يشمل هذا تحسين شبكة الإنترنت، وتطوير أجهزة الكمبيوتر، وإتاحة الوصول إلى التقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى بناء القدرات المحلية لتطوير هذه التقنيات[27] .

إنشاء مراكز بحثية متخصصة: من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تُطور حلول مبتكرة تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي. ستساهم هذه المراكز في تطوير تقنيات تعالج مشاكل محلية مثل تحسين أنظمة التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وتحسين الخدمات العامة، مما يعزز من تعزيز حقوق الإنسان بشكل ملموس[28] .

تدريب الكوادر المحلية على استخدام التقنيات الذكية: يساهم تدريب الكوادر المحلية في تمكين الأفراد من استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحقيق أقصى استفادة منها. يمكن تدريب المهنيين في مجالات متنوعة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتمكينهم من تحسين نوعية تسهيلات المقدمة للمجتمع المحلي، كما أن هذه التدريبات تساعد في تعزيز الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، مما يضمن تعزيز حقوق الإنسان لكل الأفراد[29] .

*** التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق العدالة الرقمية**

يعد التعاون الإقليمي والدولي في تخصص الذكاء الاصطناعي أداة قوية لتحقيق العدالة الرقمية، مع تزايد تطبيق الذكاء الاصطناعي في كافة أنحاء العالم، أصبح من الضروري أن تتعاون الدول مع بعضها لتطوير سياسات وقوانين من شأنها ضمان الاستخدام الآمن والفعال للتقنيات الحديثة من خلال التعاون الإقليمي والدولي، يمكن للدول العمل معًا لمشاركة المعرفة، والموارد، وتحقيق أهداف مشتركة في تعزيز حقوق الإنسان[30] .

تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية: يعد التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو من العوامل الأساسية في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة قضايا حقوق الإنسان. من خلال هذه الشراكات، يمكن تنفيذ مشاريع مشتركة تساهم في تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية،

([27]) حسين فهد، "العدالة الرقمية وحوكمة الذكاء الاصطناعي"، دار الحوكمة للنشر (عادل ومستدام للذكاء الاصطناعي في خدمة المجتمع)، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠، ص. ٧٥-٩٠.

([28]) عبد الله سعيد، "الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة: أدوات جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة تطوير التكنولوجيا، المجلد ٨،(دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار التنمية)، ص. ٤٥-٦٠.

([29]) أحمد جمال، "التعليم الرقمي: استراتيجيات تطوير الكوادر المحلية"، دار النظم التعليمية الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢١، ص. ٥٥-٧٠.

([30]) محمد علي، "استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة"، دار أكاديمية النظم الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢١، ص. ١١٢-١٢٨.

وضمان المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أنحاء العالم[31] .

تطبيق الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورا كبيرا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال استخدام تقنيات مثل تحليل البيانات الضخمة، والتعرف على الأنماط السلوكية عبر الإنترنت. يمكن لهذه الأدوات أن تساعد الحكومات في الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة، وبالتالي حماية الأمن الرقمي وضمان حقوق الأفراد[32] .

تعد استراتيجيات تطوير الذكاء الاصطناعي لتعزيز حقوق الإنسان من العوامل الرئيسية في ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في العصر الرقمي. من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية، وتدريب الكوادر المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، يمكن تحقيق استخدام مستدام وآمن للذكاء الاصطناعي يعزز من قدرة المجتمعات على ضمان حقوق الإنسان في ظل التحديات التكنولوجية الحديثة. ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن تحقيق مستقبل أكثر عدلاً، حيث يستفيد جميع الأفراد من التقدم التكنولوجي الذي يعزز حقوقهم الأساسية.

*** الخاتمة**

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات التي يمكن توظيفها لتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية في العصر الرقمي. يتيح الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة لتحسين الأمن السيبراني، تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، وتقديم خدمات عامة أكثر كفاءة وعدالة. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الصعبات المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، مثل التحيز الخوارزمي، ضعف التشريعات، وتأثير الأتمتة على فرص العمل.

ومن خلال هذا البحث، تم استعراض الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، وطرح حلول استراتيجية لمواجهة التحديات المحتملة. تؤكد النتائج أن التعاون الدولي، تطوير السياسات التشريعية، وتحسين جودة البيانات، تعد عناصر رئيسية لضمان استخدام مسؤول وأخلاقي لهذه التقنيات.

*** النتائج**

١- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان، أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة قوية في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تحسين الأمن السيبراني، وتحليل المعلومات الضخمة للكشف عن الفساد، وتقديم خدمات تعليمية وصحية متقدمة.

٢- التحيز الخوارزمي يشكل تحديًا رئيسيًا بينت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي قد يعزز التمييز في حال كانت الخوارزميات غير محايدة، مما يستدعي ضرورة تحسين جودة البيانات المستخدمة في التدريب وتطوير سياسات لمراقبة الخوارزميات.

(31) حسن فهد، "التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي وتحقيق العدالة الرقمية"، مجلة الذكاء الاصطناعي، المجلد ٣، (لندن، المملكة المتحدة: دار الفكر العربي)، ص. ١٠٢-١١٥.

(32) مريم سليمان، "الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات في القضاء على الإرهاب"، دار النشر القانونية، بغداد، العراق، ٢٠٢٠، ص. ٩٠-١٠٠.

٣- ضرورة وجود أطر قانونية لحماية الحقوق الرقمية، خلص البحث إلى أن غياب القوانين المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي يشكل تحديا كبيرا، حيث يتطلب الوضع الحالي تطوير تشريعات حديثة تحمي حقوق الأفراد وتضمن استخدامًا مسؤولًا لهذه التقنيات.

٤- أهمية تحسين البنية التحتية الرقمية: تبين أن ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول يعيق الاستفادة الكاملة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز والحماية حقوق الإنسان، مما يستدعي الاستثمار في تطوير هذه البنية.

٥- الحوكمه الرقمية والتعاون الدولي، أثبت البحث أن التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الرقمية عبر وضع معايير موحدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول.

*** التوصيات**

تطوير تشريعات وطنية ودولية منظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي: -

١- وضع قوانين لحماية البيانات الشخصية وتعزيز الشفافية في استخدام الخوارزميات.

٢- إلزام الشركات والمؤسسات بالكشف عن آليات عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان عدم التحيز.

تحسين جودة البيانات المستخدمة في الأنظمة الذكية: -

١- إنشاء قواعد بيانات شاملة وعادلة لتمكين أنظمة الذكاء الاصطناعي من تقديم نتائج دقيقة وغير متحيزة.

٢- تعزيز الرقابة على مصادر البيانات لضمان تنوعها وعدم انحيازها ضد فئات معينة.

تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى التقنيات الحديثة: -

١- الاستثمار في شبكات الإنترنت عالية السرعة لضمان وصول الجميع إلى الخدمات الرقمية.

٢- دعم تطوير مراكز بحثية متخصصة في الذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار المحلي.

إدماج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج التعليمية وبرامج التدريب: -

١- تدريب الكوادر المحلية على تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وأخلاقي.

٢- إدراج موضوعات تتعلق بالحوكمة الرقمية وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الجامعات والمؤسسات التعليمية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي: -

١- تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لوضع معايير مشتركة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان.

٢- دعم مبادرات عالمية تهدف إلى تعزيز العدالة الرقمية ومكافحة الاستخدامات الضارة للذكاء الاصطناعي.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة لتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق عدالة اجتماعية أكثر شمولًا، مع تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام هذه التقنيات. وبذلك،

يمكن بناء مستقبل رقمي يراعي المبادئ الإنسانية ويحقق التوازن بين التطور التكنولوجي واحترام الحقوق الأساسية للأفراد.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

احمد الشمري، حقوق الإنسان في ظل الثورة التكنولوجية في العراق، مطبعة النهرين، العراق، ٢٠٢٢.

أحمد جمال، "التعليم الرقمي: استراتيجيات تطوير الكوادر المحلية"، دار النظم التعليمية الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢١.

أحمد سامي، تحليل التحيز الخوارزمي في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتأثيره على العدالة الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق،٢٠٢١.

الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٢). قرار رقم ٢٠٦٥/٢٠٢٢ بشأن اللوائح المنظمة للذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

الحكومة الفرنسية، قرار رقم ٤٧٨/٢٠٢١ بشأن مستقبل العمل في ظل الأتمتة، الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية،٢٠٢١.

اللجنة الوطنية لحماية البيانات، "أطر حماية البيانات في العصر الرقمي"، المجلة القانونية الدولية، بيروت، لبنان، دار النشر القانونية،٢٠٢١.

الهيئة الدولية لحقوق الإنسان، "دور القضاء في ضمان العدالة الرقمية"، تقرير منظمة العفو الدولية. (لندن، المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية)،٢٠٢٠.

حسن الكيالي، الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية في النظام القضائي، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٢٠.

حسن فهد، "التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي وتحقيق العدالة الرقمية"، مجلة الذكاء الاصطناعي ، المجلد ٣،(لندن، المملكة المتحدة: دار الفكر العربي).

حسن محمد، أمن المعلومات وحماية الخصوصية في العالم الرقمي. بيروت، لبنان: دار السحاب، ٢٠٢١.٥٠.

حسين فهد، "العدالة الرقمية وحوكمة الذكاء الاصطناعي"، دار الحوكمة للنشر (عادل ومستدام للذكاء الاصطناعي في خدمة المجتمع)، بيروت، لبنان ،٢٠٢٠.

حسين فهد، "العدالة الرقمية وحوكمة الذكاء الاصطناعي"، دار الحوكمة للنشر (عادل ومستدام للذكاء الاصطناعي في خدمة المجتمع)، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠.

خالد عبد الكريم، استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة التمييز العرقي: دراسة تحليلية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢١.

سامي جلال، تحليل البيانات الضخمة ودورها في تعزيز العدالة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر،٢٠٢٠.

شفيق، محمد، "الحقوق الرقمية في عصر البيانات الكبيرة". دار العلوم للنشر، القاهرة، مصر،٢٠٢٠.

عبد الرحمن فاضل، تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة التعليم في مصر، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر،٢٠٢٢.

عبد الله سعيد، "الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة: أدوات جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة تطوير التكنولوجيا، المجلد ٨، (دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار التنمية).

عبد الله فتحي، تحليل البيانات الضخمة ومكافحة الفساد: الدور الفاعل للذكاء الاصطناعي. القاهرة، مصر: دار الأهرام للنشر،٢٠١٩.

عبد الله محمد، التحول الرقمي وحقوق الإنسان في العالم العربي، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٢١، ص ٤٥.

علاء الدين محمد (٢٠٢٢). تأثير الأتمتة والذكاء الاصطناعي على أسواق العمل في الشرق الأوسط. أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٢٢.

علي سامي، مكافحة الفساد باستخدام التحليل الذكي للبيانات: دراسة حالة في العراق. بغداد، العراق: مجلة الدراسات الرقمية، ج٣ ،٢٠٢٠.

علي مصطفى، الذكاء الاصطناعي والإدارة الحكومية في الأردن: فرص وتحديات، المركز العربي للنشر، الأردن، ٢٠١٩.

كريم الفارسي، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: تحديات المستقبل". دار النشر القانونية بيروت، لبنان،٢٠٢١.

محمد علي، "استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة"، دار أكاديمية النظم الحديثة، القاهرة، مصر، ٢٠٢١.

مريم سليمان، "الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات في القضاء على الإرهاب"، دار النشر القانونية، بغداد، العراق، ٢٠٢٠.

نور الدين حسن، الحلول الذكية في قطاع الصحة: دراسة حالة في الأردن، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٢٠.

ياسر ابو العز، "الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية: دور التقنيات في تحقيق العدالة الاجتماعية". مجلة الدراسات القانونية، المجلد مؤسسة الدراسات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٣.

يوسف خليل، جودة البيانات وأثرها على دقة أنظمة الذكاء الاصطناعي في العالم العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت، لبنان،٢٠٢١.

ثانياً– المراجع الأجنبية

https://www.edps.europa.eu/_en.

https://www.moj.gov.iq/view.8904/